

دور التكوين الجامعي في ترقية الفنون التطبيقية الجزائرية

طالب الدكتوراه: طيب بوشاطح

تحت إشراف: د. بجمال نادية

مختبر بحث الجماليات البصرية في الممارسات الفنية الجزائرية

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة واقع الفنون التطبيقية الجزائرية، التي على الرغم من ازدهارها قبيل الاحتلال الفرنسي، إلا أنها فقدت الكثير من تراثها وأصالتها نتيجة السياسة التي انتهجتها السلطات الاستعمارية بمحاولتها القضاء على الثقافة والهوية الجزائرية. ومنذ استقلال الجزائر، قامت الدولة بمجهودات جبارة من أجل تطوير الصناعات والحرف الفنية إلا أن تركيزها على البعدين الاقتصادي والاجتماعي كان واضحا على حساب البعد الثقافي. وعلى اعتبار أن الجامعة مفتحة على كل القطاعات، فإن دورها كبير في تكوين طلبة وفنانين وباحثين أكاديميين في ميدان الفنون التطبيقية من أجل تأصيلها وإعادة ترقيتها ثقافيا وفنيا حتى تواكب العصر وتتمكن من المنافسة في ظل العولمة.

الكلمات المفتاحية: التكوين الجامعي، الفنون التطبيقية، الجامعة الجزائرية.

Résumé :

Cette étude, intitulée «Le rôle de la formation universitaire dans le développement des arts appliqués algériens» et décrit la réalité des arts appliqués algériens qui étaient développés avant l'occupation française, mais ils ont perdu beaucoup de leur héritage et de leur originalité à cause de la politique menée par les autorités coloniales. Depuis l'indépendance de l'Algérie, l'état a fait de grands efforts pour développer les industries et les métiers d'art, dans sa dimension économique et sociale et au détriment de sa dimension culturelle. considérant que l'université est ouverte à tous les secteurs pour produire des emplois, des artistes et des chercheurs académiques dans le domaine des arts appliqués pour la re-valorisation culturelle et artistique en les associant à leur originalité et aux besoins de la modernité pour qu'ils puissent rivaliser et s'imposer dans l'ombre de la mondialisation.

Mots clés : formation universitaire , développement , arts appliqués , Algérie

مقدمة:

إن الارتباط الوثيق لميدان الفنون التطبيقية بالحياة اليومية للإنسان من جهة واتساع مجالاتها وتخصصاتها في سوق الشغل الجزائرية من جهة أخرى، يتطلبان ضرورة انفتاح الجامعة الجزائرية على التكوين في مختلف التخصصات، خاصة مع تطبيق النظام الجديد ل م د الذي يتميز بالمرونة والارتباط المباشر بعالم الشغل، غير أن البعدين الاقتصادي والاجتماعي للفنون التطبيقية وحدهما لا يكفيان إذا لم نحقق البعد الثقافي والفني لها، وهذا يتطلب تكويننا أكاديميا يربط بين الورشة والحقل المعرفي التنظيري. وإذا كانت بعض تخصصات الفنون التطبيقية الجزائرية تعاني من قطيعة تاريخية مع ثقافتها وتراثها المتجذر عبر التاريخ بسبب ما خلفه الاستعمار الفرنسي من طمس للهوية والثقافة الجزائرية، فإن الجامعة الجزائرية مطالبة بحل هذه الأزمة من خلال تكوين طلبة وفنانين حرفيين أكاديميين وباحثين يعملون على إعادة ربط الفنون التطبيقية الجزائرية بأصالتها مع الانفتاح على متطلبات العصر من أجل المنافسة في ظل العولمة، ومن هنا يطرح موضوع المقال الإشكالية الآتية:

ما هو واقع الفنون التطبيقية الجزائرية، وما هو دور التكوين الجامعي في ترقيتها؟

وطبيعة الموضوع تقتضي الاعتماد على منهج البحث التكاملي، حيث سنعتمد على المنهج التاريخي في تتبع مراحل تطور الفنون التطبيقية، والمنهج الجمالي في وصف الفنون التطبيقية باعتبارها خاضعة

لمعايير التقييم الجمالي والتذوق الفني لها، فضلا عن الأداة الإجرائية التحليلية في تفكيك المعطيات وإعادة تركيبها للتوصل إلى قراءات مقنعة ومنطقية تتضمن النتائج المرجوة من البحث.

1 - الفنون التطبيقية:

إن حياتنا اليومية لا تكاد تخلو من شتى مجالات الفنون، غير أن أكثرها ارتباطا في حياتنا هي الفنون التطبيقية، حتى أن مفهومها أصبح يرتبط بحياة الإنسان، حيث يقصد بها التحف المستعملة في ميادين الحياة من الملابس والأغطية والأدوات المختلفة كالمعادن والعاج والصدف والمرجان ذات الاستعمالات اليومية أو الخاصة بالمناسبات بالإضافة إلى الصناديق المخصصة لحفظ حاجيات الإنسان وأغراضه اليومية⁽¹⁾.

وهذا يوضح لنا أن الفنون التطبيقية ملازمة لجميع مجالات حياة الإنسان، بل إنه حتى الفنون الأخرى التي تعرف بالفنون الجميلة ترتبط ارتباطا وثيقا بالفنون التطبيقية من حيث مكوناتها والوسائل التي تستخدمها.

ويؤكد لنا ذلك الاشتقاق لكلمة فن techné عند اليونان، حيث تعني كل نشاط نافع بشكل عام⁽²⁾، وقد وردت كلمة فن بمعنى التزيين، وفن الشيء زينه⁽³⁾، أي أن الفن في شيء ما يعني تزيينه. كما جاءت كلمة فن للدلالة على كل عمل إنساني يتطلب إنجاز مهارة خاصة، ويقتضي حذقا معيناً، ودربة مميزة⁽⁴⁾. ومن هنا، كان الانتاج الصناعي فناً، وذلك لاقتضائه مهارة في الصنع، وحذقا في الممارسة، ودربة خاصة في كل نوع من أنواعه، فالخياطة فن بهذا المعنى، وكذلك النجارة والحدادة والزراعة وسائر ألوان الحرف والصناعات بلا استثناء⁽⁵⁾.

وبذلك فمفهوم الفن لم يكن يقتصر على الفنون الجميلة من شعر وموسيقى وغناء وغيرها بل كان يشمل أيضا الكثير من الصناعات المهنية كالنجارة والحدادة والخزافة وغيرها.

وقد اصطلح مؤرخو الفن من الأوروبيين على أن يطلقوا عبارة الفنون الفرعية les arts mineurs على كل التحف المنقولة التي تزدان بالزخارف وذلك تمييزا لها عن الفنون العظيمة وهي العمارة⁽⁶⁾. ويقصد بالفنون الفرعية الفنون الصناعية أو التطبيقية أو الزخرفية التي ينتفع بها الناس أو تتخذ للزينة⁽⁷⁾.

وبذلك فإن التصور العام للفن وتصنيف الفنون في العصور القديمة والوسطى ينطبق على الفن التطبيقي والفن الجميل على حد السواء، مما جعل معنى كلمة فن يشتمل على مجموعة كبيرة من الحرف والمهن والعلوم التطبيقية والعملية والنفعية.

غير أن تأثير الفكر اليوناني منذ عصر أفلاطون جعل الغربيين ينظرون إلى الفنون التطبيقية على أنها أقل منزلة من الفنون الجميلة، لأنها حسب الفكر الأفلاطوني في جمهوريته الفاضلة تعتمد على العمل اليدوي الذي كان يقوم به العبيد على اعتبار أن المجتمع ينقسم إلى طبقتين طبقا لمتوفر لها الفراغ والنظر العقلي وطبقا تقوم بالأعمال اليدوية والمجهود الجسماني، ومن هنا نظر الفلاسفة إلى الفنون التي لا تتطلب مهارة يدوية أو مجهودا جسمانيا نظرة مختلفة عن الفنون الصناعية⁽⁸⁾، حيث كانت الفنون الجميلة ترتبط ارتباطا وثيقا بالفكر والفلسفة وهو ما جعلها تؤدي دورا كبيرا في تربية المواطن اليوناني والروماني القديم، على عكس الفنون التطبيقية التي كانت تعتمد على العمل اليدوي وارتبطت بالاستعمالات الوظيفية النفعية في الحياة اليومية.

وتأكد هذا التصنيف بعد القرن الثامن عشر أين جمعت الفنون الجميلة التي كانت مشتتة في مجالات مختلفة، وبدأ البحث في علم الجمال على يد الفلاسفة الألمان أمثال بومجارتن وكانط.

وفي ظل التقدم التكنولوجي ظهرت توجهات جديدة تنادي بعدم التفرقة بين العمل الفني والصناعي، ففي رأي جون ديوي مثلا أنه قد يكون القناع والسيوف الذي يستعمله البدائي عملا صناعيا مستخدما لمنفعة ولكنه في نظرنا نحن الذين لا نستعمله عمل فني ذو قيمة عالية⁽⁹⁾.

ومن هنا، يرى جويو Guyau أن الفن نشاط جدي وثيق الصلة بالحياة، فلا يمكن أن تكون الأعمال الفنية مجرد مظاهر ترف أو موضوعات كمالية، بل هي ضرورات حيوية وأنشطة جادة وموضوعات نافعة، والموضوع النافع يولد بعض المشاعر الجمالية ليس لأنه نافع بل لأنه موضوع جميل⁽¹⁰⁾.

وهذا ما دفع جون ديوي إلى الربط بين النظر والتطبيق، وبين الفن الجميل والفن النافع. فالفنون الجميلة ذات أهمية عملية من وجهة نظر ديوي لا تقلّ عن بعض الصناعات التكنولوجية⁽¹¹⁾.

وعليه، فالفرق بين العمل الفني والعمل الصناعي ليس في خصائص تميز كل منهما عن الآخر وإنما في نظرنا إلى هذه الأشياء، فقد تكون نظرنا إلى هذه الأشياء نظرة تأملية جمالية فنعطيهما قيمة أخرى تضاف إلى قيمتها النفعية وهي القيمة الجمالية، فالباس مثلاً بالإضافة إلى كونه عملاً صناعياً له قيمة نفعية حين نلبسه يتحوّل إلى عمل فني بمجرد أن نجعل منه موضوعاً للنظرة التأملية الجمالية.

غير أن نظرة التفرقة هذه بين الفنون الجميلة والفنون التطبيقية لم يكن لها أي وجود في الفنون الإسلامية، ففي الحضارة الإسلامية كل الفنون تتراد لمنفعتيها مثلما تتراد لمتعتها شريطة ألا تعارض هذه المتعة التعاليم السمحة للدين الإسلامي، وتمثل هذا في مختلف مجالات حياة الإنسان المسلم حتى أصبح يعيش فنونه في كل الوسائل التي يستعملها وفي عمارة مدينته وبناء قصوره وحدائقه وفي المنسوجات التي كان يرتديها وكل الأدوات التي يستعملها في حياته اليومية.

وعليه، يمكننا القول إن آخر ما توصل إليه نقاد الفن وفلاسفته هو أن كل تمييز بين الفنون الجميلة والفنون التطبيقية هو تمييز ضار لا منفعة ترجى منه، والفنون الإسلامية كانت لها السبق في هذا المجال حيث استطاعت أن توفق بين ما هو جميل وما هو نافع لتعطي تحفاً فنية تجمع بين الوظيفية والجمالية مع مراعاة المبادئ الإسلامية السمحة.

وفي محاولة لتحديد بعض أهم أنواع الفنون التطبيقية التقليدية، نجد: الخزف، والخشب، والعاج والمعادن، والنسيج، والسجاد، والزجاج والبلور الصخري، والرسم على الجدران، والنحت، والخط والتذهيب، والتصوير على الورق والمخطوطات، والتجليد، والفسيفساء... وغيرها، كما أن الفنون التطبيقية في وقتنا الحالي عرفت توسعاً كبيراً في تخصصاتها حيث ظهرت أنواع أخرى حديثة ومعاصرة كتصميم الملصقات الإشهارية والتصميم في مجال الاعلام والاتصال والتصميم الجرافيكي، وسينوغرافيا فنون العرض، وتصميم المناظر في مجال السينما... وغيرها.

أما في الجزائر فنجد أشهر أنواع الفنون التطبيقية التي لا تزال منتشرة في مختلف أنحاء الوطن تتمثل في: صناعة الزرابي والأنسجة، وصناعة النحاسيات، وصناعة الألبسة التقليدية، والخزافية الفنية، والطرز، والحلي، والخشب المنحوت، وصناعة الفخار، وصناعة السلال، وصناعة الآلات الموسيقية، وصناعة الزجاج... وغيرها، وهي فنون متجذرة في عمق التاريخ وتحمل في طياتها ذاكرة أمّتنا وأصالة وعراقة تراثنا الحضاري، كما نجد أن المجال مفتوح على جميع أنواع الفنون التطبيقية الحديثة والمعاصرة على الرغم من غياب التكوين الأكاديمي في معظم تخصصاتها وهو ما انعكس سلباً على نوعية الأعمال المقدمة.

2 واقع وآفاق الفنون التطبيقية الجزائرية:

إن تاريخ الجزائر العريق وتنوّعها الثقافي الكبير نتيجة مرور العديد من الحضارات على أرضها بدايةً بالنوميديين ثم الاحتلال الروماني والوندالي والبيزنطي والفتوحات الإسلامية وما أعقبها من دول إسلامية، وكذا الاحتلال الإسباني لبعض مناطقها ونزوح الأندلسيين بعد سقوط الأندلس واستقرارهم على أراضيها وما جلبوه معهم من مهارات في مختلف الفنون والصناعات التي كانت تشتهر بها الأندلس، ثم انضمامها للخلافة العثمانية وما أعقب تلك الفترة من تطور كبير في شتى المجالات، كلها عوامل كان لها الأثر الكبير في ازدهار الفنون التطبيقية بها أثناء الخلافة العثمانية، فالفنون ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عند الدول، ولذلك فهي تتأثر بكل هذه العوامل إيجاباً وسلباً لتكشف لنا فيما بعد عن سياسة الدول المنتجة لها وعن حياتها الاقتصادية من خلال تقنيات صنعها وموادها الأولية وتقنياتها الفنية التي تحدد قوة الدولة اقتصادياً وضعفها، كما تعكس من الناحية الاجتماعية حالة المجتمع ونمط معيشته وذوقه الفني، وبالنظر إلى عوامل ازدهار الاقتصاد والاجتماعي والسياسي للجزائر أثناء الفترة العثمانية فقد كانت الفنون التطبيقية في أوج تطورها فنياً وتقنياً، حيث شهدت البلاد حركة صناعية شملت أغلب المهن والصناعات التي تميزت بالتنوع والاتقان وحسن التنظيم، وسادت في مدن الجزائر وتلمسان وقسنطينة وندرومة وقلعة بني راشد ومناطق جرجرة والأطلس الصحراوي وغيرها من المناطق⁽¹²⁾.

واستمر هذا التطور في مجال الفنون التطبيقية إلى أن جاءت النكبة الكبرى للجزائر ممثلة في سقوطها تحت الاحتلال الفرنسي بداية من سنة 1830م، وهو ما أدى إلى تغيّر جذري في شتى نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجزائر، حيث عمل الاستعمار الفرنسي منذ البداية على طمس الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري وتشريد الأهالي ونزع الأراضي والممتلكات منهم بالقوة مما أدى إلى هروبهم إلى الجبال المجاورة للمدن مُتخلّين بذلك عن الحرف والصناعات التي كانوا يمارسونها في المدينة، مع وجود استثناءات قليلة بقيت في المدن مثل اليهود الذين كانوا يحظون بمعاملة خاصة من قبل السلطات الفرنسية وهو ما يبرر تمركزهم في المدن واحتكارهم لمختلف الصناعات والحرف الفنية خلال الفترة الاستعمارية، ومع مرور السنين ازدادت وضعية المجتمع الجزائري تعقداً من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، خاصة مع غياب الأمن والاستقرار والثورات المتواصلة من أجل طرد المستعمر الفرنسي من الأراضي الجزائرية، وكذا سياسة طمس الثقافة الجزائرية والتأصيل للثقافة الفرنسية التي انتهجتها فرنسا، كون التراث الجزائري في نظره يرمز إلى ثقافة سكونية مؤطرة بعقيدة اسمها الاسلام. وقد كانت المساجد هي المستهدف الأول لا لكونها أماكن للعبادة فحسب، بل لأنها تشكل تحفة معمارية وزخرفية على قدر كبير من الجمال، تشعر الانسان بالانبهار بسبب تناسق الأجزاء المعمارية، المئذنة مع القبة، والمدخل مع المئذنة والقبة، والنوافذ والزخارف الموجودة على الواجهات، ناهيك عن المآذن بأشكالها الهندسية المربعة والمثلثة والمستديرة... الخ، هذه العناصر الزخرفية تشي بروح الإبداع في الثقافة الاسلامية، وهو ما يتناقض مع طروحات منظري المحتل حول الاسلام الجامد⁽¹³⁾. وهو ما انعكس سلباً على مختلف الصناعات والفنون الحرفية التي كانت تنتشر في مختلف مناطق الوطن قبل مجيء المستعمر الفرنسي.

كل هذا أسهم بشكل كبير في القضاء على المهارات التي كانت لدى السكان الجزائريين في شتى الفنون والصناعات لما كان المجتمع مجتمعاً مدنياً، حيث أصبح أغلبية الجزائريين مشرّدين في المناطق الجبلية القاسية ويمارسون الفلاحة من أجل ضمان قوتهم فقط دون اسهام منهم في مجال الابداع الفني والصناعي. ومع استرجاع الجزائر سيادتها الوطنية سنة 1962م سارعت إلى وضع جملة من التدابير والإصلاحات المتتالية والواسعة التي مسّت جميع النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، وكان للصناعات التقليدية جوانب من هذه الإصلاحات الشاملة.

ففي أوت 1962م تمّ انشاء مديرية الصناعات التقليدية وتمّ ادراجها ضمن وزارة التصنيع والطاقة وأوكلت لها مهام تطوير مؤسسات الصناعات التقليدية أو الحديثة، وتطوير أشكال التعاون الانتاجي الحرفي وتزويده بالدعم التقني والمالي، واستمرت هذه المرحلة إلى غاية سنة 1969م. وفي الفترة الممتدة من سنة 1970م إلى سنة 1980م عرفت الجزائر توجهات اشتراكية في النشاط الاقتصادي من تأميم وتأسيس شركات وطنية عامة كانت لها أثر إيجابي على ازدهار الصناعات التقليدية والحرف.

وفي الفترة من 1981م إلى 1991م تمّ إدخال تعديلات لازمة لحل المشاكل التي عرفت المخططات السابقة والعمل على تحقيق التنمية الشاملة، وفي سبيل الوصول إلى ذلك أصدرت توجيهات للسياسة الاقتصادية من بين نصوصها:

- تشجيع الصناعات المنتجة.
- تشجيع القطاع الوطني الخاص للمساهمة في التنمية.
- البحث عن مصادر أخرى للتصدير خارج قطاع المحروقات خصوصاً بعد الأزمة البترولية.
- إصلاح القطاع الصناعي العمومي بتقسيم الشركات إلى مؤسسات أصغر حجماً لتسهيل التحكم في سيرها.

وهذا ما كان له دور كبير في بروز قطاع الصناعات التقليدية إلى الواجهة باعتباره شكلاً من أشكال الاستثمار الفردي.

وخلال الفترة الممتدة من سنة 1992م إلى سنة 2002م عرفت الجزائر تغيّراً جذرياً مع توجيهها إلى اقتصاد السوق أواخر الثمانينيات، هذا التحوّل رافقه انسحاب الدولة تدريجياً من النشاط الاقتصادي،

وإعادة تنظيم أجهزة الدعم والتأطير ومن ثم صدرت العديد من التشريعات في هذا المجال وتحقيق مجموعة من الانجازات.

أما الفترة الممتدة من سنة 2003م إلى 2010م فتمثلت في وضع استراتيجية عمل من أجل تحقيق تنمية مستدامة في قطاع الصناعات التقليدية آفاق 2010م، وقد تبنت الاستراتيجية سبعة (07) أهداف متكاملة:

- تنمية الشغل

- تغطية حاجات المجتمع من السلع والخدمات

- تحسين نوعية السلع والخدمات

- زيادة التكامل بين فروع النشاط الاقتصادي

- تدعيم الصادرات خارج المحروقات

- تحسين نوعية التكوين والتمهين

- دعم التنمية المحلية

ولتحقق هذه الأهداف سطرت مجموعة من الاجراءات:

تبسيط النصوص التشريعية والتنظيمية

تدعيم التأطير وتعزيزه

تنمية نشاطات العمل البيئي

إعادة تأهيل الوحدات الحرفية الانتاجية

تدعيم نشاطات الصيانة والمناولة

تدعيم نشاطات التمويل

دعم نشاطات تسويق المنتج التقليدي وترقيته وتصديره

تحسين عمليات التكوين والتمهين

دعم الحرفيين ماليا

تحسين نظام المعلومات والاتصال

استغلال فرص التعاون الدولي⁽¹⁴⁾.

أما المخطط الأخير أو ما يعرف بمخطط التنمية آفاق 2020م فيقوم على تقويم مسيرة الأعمال المنجزة سابقا بما يسمح من استخلاص نقاط القوة لتثمينها وتعزيزها، وتحديد مواطن الخلل بغية تداركها وقد تمّ الاعتماد في صياغته على أربعة مبادئ أساسية هي الابتعاد عن هدم المنجزات السابقة لإقامة منجزات جديدة، والمراجعة والتدقيق والتقييم للمنجزات، واستلهم العبر من التجارب الناجحة في مختلف بقاع العالم. أما المبدأ الرابع في تعلق بالقناعة⁽¹⁵⁾.

وعلى الرغم من هذه المجهودات الجبارة التي بذلتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من أجل تنظيم قطاع الصناعات التقليدية والحرف، إلا أنّ ما نلاحظه في مختلف المراحل التي مرّ بها هذا القطاع هو تركيز الدولة على البعدين الاقتصادي والاجتماعي للصناعات التقليدية والحرف على حساب البعد الثقافي ولو أن استراتيجية تحقيق التنمية المستدامة في قطاع الصناعات التقليدية التي انتهجتها الدولة منذ سنة 2003م قد حاولت إعطاء هذا القطاع بعده الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الكامل غير أن الاجراءات المتخذة لتحقيق ذلك لم تكن في مستوى تحقيق البعد الثقافي كاملا.

وعليه، فإنّ ما نستخلصه ممّا سبق هو أن الاستعمار الفرنسي كان له تأثير كارثي على الفنون التطبيقية بالجزائر نتيجة غياب الأمن والاستقرار لدى الجزائريين ونتيجة السياسة القمعية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية لترويع الجزائريين وإخماد ثوراتهم طيلة 132 سنة، والعمل على القضاء على هوية الجزائر وثقافتها واستبدالها بنماذج غربية تخدم أغراض السياسة الثقافية الاستعمارية مثلما نلاحظه في فن العمارة التي تغيّرت ملامحها تدريجيا إلى الطابع الأوروبي. وبعد نيل الجزائر استقلالها سنة 1962م حاولت الدولة الجزائرية الفتية وضع اصلاحات من أجل النهوض بهذا القطاع. غير أن المتأمل في الأهداف التي ركزت عليها هذه الاستراتيجية والاجراءات المتخذة لتحقيقها يجد تغليب البعدين الاقتصادي والاجتماعي على حساب البعد الثقافي، وبذلك فقدت الفنون التطبيقية الجزائرية الكثير من مقوماتها الثقافية والفنية التي كانت قبيل الاحتلال الفرنسي، ولا يزال البعد الثقافي والفني إلى يومنا هذا لم يأخذ مكانته الحقيقية كعامل لترقية

هذه الفنون وبعثها بحلة جديدة تنافس على المستوى الوطني والدولي وتحافظ على نقل التراث الجزائري الأصيل للأجيال القادمة، وهو ما يحيلنا على ضرورة التكوين الجامعي المتخصص في الفنون التطبيقية من أجل ربط هذه الأخيرة بأصالتها مع عصرنتها للمنافسة في ظل العولمة، لما للتكوين الجامعي من أهمية كبيرة في إخراج كفاءات فنية وتقنية وباحثين في مختلف تخصصات الفنون التطبيقية، وهو ما من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تحقيق البعد الثقافي والفني لهذه الفنون.

3 - التكوين الجامعي في ميدان الفنون التطبيقية:

-التكوين الجامعي:

ويعرف أيضا باسم التعليم الجامعي أو التعليم العالي وهو أعلى مستويات التعليم والتكوين، حيث يأتي بعد التتويج بشهادة البكالوريا التي تسمح لصاحبها بالتسجيل في الجامعة، ويعرف بأنه عبارة عن عملية تعديل ايجابي ذي اتجاهات خاصة تتناول سلوك الفرد من ناحية مهنية أو وظيفية وهدفه اكتساب معارف وخبرات من أجل رفع المستوى، فهو وسيلة لإعداد الكفاءات المؤهلة للعمل الناجح والقابلة للتوظيف الفوري في الإطار المهني ليعبر المستوى المعرفي من جهة بتنميته وتزويده بالمعارف المطلوبة ومستوى المهارات وكذلك السلوكيات من جانب آخر⁽¹⁶⁾.

وعليه، فإن التعليم العالي هو المحرك الأساس لتطوير البحث العلمي في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية... وغيرها، حيث أصبحت الجامعة ترتبط ارتباطا مباشرا بعالم الشغل واحتياجات الدول، وهو ما يجسده النظام الجديد ل م د الذي تبنته الجزائر منذ سنة 2003م بتطبيقه في بعض الجامعات ليعمم فيما بعد على كلها، وهو النظام الذي يتميز بالمرونة والارتباط المباشر باحتياجات الدولة في عالم الشغل.

وهناك نموذجين للتكوين الجامعي هما النموذج التقليدي الذي يعتمد على تلقين المعلم للمتعلم معلومات ونماذج جاهزة من المعارف، ويخضع فيها المتعلم لسلطة المعلم، والنموذج الحديث الذي يستهدف تنظيم العملية التعليمية وتغيير سلوكيات المتعلم من خلال إشراكه كعنصر فعال فيها، وكذا العمل على تكوين إطار كفاء مجد وفعال مع ضرورة ربط التكوين باحتياجات المجتمع وتحقيق أهدافه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها.

-التكوين الجامعي المتخصص في ميدان الفنون التطبيقية:

ترتبط الفنون بصفة عامة بعنصر الابداع الذي يعتبر أهم محرك للفنان، والابداع الفني ليس ميسرا لكل شخص، بل هو خاصية الموهوبين ممن أوتوا قدرة على التعبير عن الميول والمشاعر بصورة شعورية أو لا شعورية، وتظهر هذه الميول والاحساسات فيما يعبر عنه بالرسوم والزخارف والكلمات والتشكيل، فالإبداع الفني هو: خلق نموذج فني متميز، وهو تصوير صادق للإحساس المرهف بالحياة ورموزها⁽¹⁷⁾. والتعليم المتخصص هو التكوين الذي يختص بمجال محدد بهدف توفير مخرجات متخصصة في مختلف المجالات خاصة في ظل التطورات الهائلة التي تعرفها البشرية على كل المستويات.

وعليه، يمكن أن نضع تعريفا إجرائيا للتكوين المتخصص في ميدان الفنون التطبيقية بأنه ذلك التكوين الذي يختص بدراسة كل ما يتعلق بمجالات الفنون التطبيقية من تقنيات ومعارف لإعداد طلبة مبدعين وباحثين في مختلف هذه المجالات.

4 - ضرورة التكوين في ميدان الفنون التطبيقية بالجامعة الجزائرية:

إذا كانت الفنون التطبيقية بمفهومها البسيط تشمل كل النشاطات التي تضفي جمالية على الأشياء والمحيط الداخلي مع مراعاة التوفيق بين الجمالي والوظيفي، فإن التطور التكنولوجي الذي تعرفه البشرية قد وسع من دائرة المجالات التي تشملها الفنون التطبيقية، حيث ظهرت مجالات جديدة كتصميم الاعلام والاتصال وتصميم الملصقات الاشهارية وإعلانات الأفلام وعلب تغليف المنتجات الصناعية والغذائية وغيرها.

وبالنظر إلى اتساع مجالات الفنون التطبيقية وجمعها بين الأصالة والمعاصرة، فإن ضرورة التكوين الجامعي في هذا المجال أصبحت أكثر من أي وقت مضى، خاصة مع إدخال الإصلاحات الجديدة في قطاع التعليم العالي بالجزائر ممثلة في نظام ل م د، وهو النظام الذي يتميز بالمرونة والارتباط المباشر بعالم الشغل واحتياجات السوق، حيث نجد أن عالم الشغل بالجزائر مفتوحا أمام هذه الفنون، خاصة في

ظل ندرة التكوين الجامعي في هذه التخصصات، والاكتفاء بميدان التكوين المهني الذي يغلب عليه الطابع المهني أكثر من الجوانب المعرفية والتنظيرية لهذه الفنون، ومع انفتاح الجامعة الجزائرية على بعض التخصصات التي بإمكانها أن تُسهم في تطوير الفنون التطبيقية الجزائرية كالفنون التشكيلية، والتصميم الجرافيكي، وتصميم المحيط وغيرها، فإنها لا تزال غير كافية لتوفير اليد العاملة المؤهلة والأكاديمية في ميدان الفنون التطبيقية، والتي تُسهم بأبحاث أكاديمية لإعادة ربط الفنون التطبيقية الجزائرية بأصالتها وتراثها المتجذر في أعماق التاريخ ومعاصرة التطورات التكنولوجية التي تعيشها البشرية من أجل المنافسة والحفاظ على التراث الثقافي الوطني في ظل العولمة.

ومنه، فإن انفتاح الجامعة الجزائرية على مختلف تخصصات الفنون التطبيقية التقليدية والحديثة أصبح أكثر من ضرورة، ونحن نلاحظ تجارب لبعض الدول العربية مثل مصر والعراق أين توجد كليات ومعاهد خاصة بالفنون التطبيقية، تقدم شهادات عليا في مختلف التخصصات وتُسهم بأبحاث علمية في تطوير الفنون التطبيقية المحلية، خاصة في ظل القطيعة التي تعرفها الفنون التطبيقية الجزائرية في العديد من المجالات مع أصالتها وتراثها. ومن هنا، فإن الجامعة الجزائرية مطالبة بتكوين باحثين وفنانين أكاديميين من أجل استرجاع أصالة الفنون التطبيقية الجزائرية وتنويعها الهائل وربطها بتراثها الممتد على مر التاريخ، خاصة والمتاحف الجزائرية لا تزال تحتفظ بالعديد من القطع الأثرية للفنون التطبيقية الجزائرية على مر العصور والحضارات التي مرّت بالمنطقة.

5 - الربط بين الورشة والحقل المعرفي التنظيري للتكوين في مجال الفنون التطبيقية:

إن الفنون التطبيقية أقرب إلى الحرف منها إلى الفنون المجردة، وذلك راجع إلى أنها تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الجانب الوظيفي النفعي من صناعاتها ثم إضافة الصبغة الجمالية عليها ثانياً، وهذا ما يعكسه لنا تطور الفنون التطبيقية من الناحية الجمالية كلما كان المجتمع أكثر تحضراً، والاكتفاء بقليل من التزيين كلما كانت المجتمعات بدائية، أي أن الوظيفة النفعية تسبق الجانب الجمالي في الفنون التطبيقية. وهنا يرى ابن خلدون في مقدمته أن الصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته، معللاً ذلك بأن الناس إذا لم يستوف العمران الحضري وتتمدن المدينة فإن همهم في الضروري من المعاش وعلى مقدار عمران البلد تكون جودة الصانع للتأق فيها حينئذ وجودة ما يطلب منها بحيث دواعي الترف والثروة⁽¹⁸⁾.

واكتساب الفنون التطبيقية يعتمد على الطريقة نفسها التي تتبع في إعداد الصانع الفنيين التقليديين حيث يعتمد فيها على تتلمذ عدد من الأطفال والصبيان على يد صانع ماهر يتدربون تحت إشرافه وإرشاده على الأعمال الفنية مبتدئين من أبسطها ومنتهين بأكثرها تعقيداً⁽¹⁹⁾.

وهذا الرأي نجده لدى ابن خلدون أيضاً حينما عبر عن ذلك بقوله أن الصنائع لا بد لها من معلم فالصناعة هي ملكة في أمر عملي فكري، وبكونه عملياً هو جسماني محسوس. والأحوال المحسوسة فنقلها بالمباشرة أوعب لها وأكمل، لأن المباشرة في الأحوال المحسوسة أتم فائدة⁽²⁰⁾.

وهنا يتضح لنا أهمية التكوين في تلقين مختلف الفنون التطبيقية، حيث تعتمد بالأساس على الجانب التطبيقي في اكتساب فن صناعة الأشياء وإضفاء الجوانب الجمالية عليها، وإذا كان قطاع التكوين المهني يتكفل بهذا الجانب فإن التكوين بالجامعة يجب أن يعتمد على الورشة في اكتساب هذه الفنون التطبيقية مع مراعات ربط الورشة بالحقل المعرفي التنظيري من أجل تكوين جيل من المختصين في ميدان الفنون التطبيقية بإمكانه أن يخلق جسراً تواصل بين العمل الفني التطبيقي ومختلف الجوانب المعرفية والتنظيرية التي اكتسبها ليقدّم أعمالاً ترقى إلى أن تختزل الفن الجزائري بمختلف أبعاده الجمالية والفلسفية والتاريخية مع الحفاظ على مرجعياته التقنية وكذا فتح دراسات عليا ومختبرات بحث في هذا المجال من أجل البحث في مختلف المشاكل التي تواجه الفنون التطبيقية الجزائرية وإيجاد حلول لها لتطويرها وترقيتها وإعادة بعثها من جديد حتى تتمكن من المنافسة على المستوى العالمي وليس المحلي فقط، وتؤدي أبعادها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية كاملة.

كما يجب استغلال خريجي مختلف تخصصات الفنون التطبيقية من الجامعة الجزائرية في تكوين الحرفيين والرفع من مستوى تأهيلهم تقنياً وفنياً من أجل تطوير الفنون التطبيقية الجزائرية عامة ووضعها على سكة المنافسة خاصة في ظل التطور الكبير الذي تعرفه الفنون التطبيقية على المستوى العالمي وكذا

التطور التكنولوجي الهائل الذي أصبح يرهن مستقبل الحرفيين والحرف التقليدية بالجزائر لاعتماد أغلبها على العمل اليدوي الذي يكلف وقتا وجهدا كبيرين وبالتالي يرفع من سعر المنتج المحلي أمام منافسة المنتج الأجنبي بأسعار مغرية نظير انخفاض تكلفة انتاجه باستعمال التكنولوجيا المتطورة في هذا المجال.

خلاصة:

إن الفنون التطبيقية الجزائرية رغم الإرث الثقافي والحضاري الضارب في عمق التاريخ لها وعلى الرغم من تنوعها وثرائها إلا أنها فقدت الكثير من المقومات والازدهار الذي كانت تعيشه قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، ورغم أن الدولة الجزائرية قامت بمجهودات جبارة لتنظيم الصناعات والحرف التقليدية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلا أن البعدين الاقتصادي والاجتماعي كانا الغالبين دائما على حساب البعد الثقافي لها، وذلك ناتج عن محاولة الدولة خلق مناصب شغل وإيجاد بدائل اقتصادية لقطاع المحروقات، ونجد في مقابل ذلك قلة مساهمة الجامعة الجزائرية كمؤسسة تكوينية وتعليمية من شأنها أن تخلق فضاءات للتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي في مختلف تخصصات هذه الفنون لترقيتها وتطويرها. وعليه، فإنّ انفتاح الجامعة الجزائرية على التكوين في ميدان الفنون التطبيقية أصبح أكثر من ضرورة من أجل تأهيل الطالب الفنان والحرفي والباحث نظريا وتطبيقيا لترقية الفنون التطبيقية الجزائرية وتطويرها وربطها بأصالتها مع عصرنتها وبعثها للمنافسة العالمية خاصة وأنها تمتلك كل المقومات لذلك.

الهوامش:

1. شريفة طيان، الفنون التطبيقية الجزائرية في العهد العثماني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآثار الإسلامية، معهد علم الآثار جامعة الجزائر، 2007-2008، ص. 7.
2. سهام محمد صالح الجراي، الفن والعلم: دراسة تحليلية مقارنة لإيضاح العلاقة بين القيمة الجمالية والتقنية العلمية، ليبيا، مجلس الثقافة العام، 2008، ص. 27.
3. فؤاد البستاني، معجم منجد الطلاب، ط. 2، دار الشرق، بيروت، ب. ت، ص. 562.
4. إميل بديع يعقوب وميشال عاصي، المعجم المفصل في اللغة والأدب، المجلد 2، ط. 1، بيروت، دار العلم للملايين، 1987، ص. 956.
5. المرجع نفسه، ص. 956.
6. ناهض عبد الرزاق القيسي، الفنون الزخرفية العربية والإسلامية، المملكة الأردنية الهاشمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009، ص. 11.
7. كريستي أرنولد، تراث الإسلام في الفنون الفرعية والتصوير والعمارة، تر: د. زكي محمد حسن، سورية، دار الكتاب العربي، ط. 2، 1974، ص. 4.
8. بركات محمد مراد، الإسلام والفنون، الشارقة، دائرة الثقافة والإعلام، 2007، ص. 531.
9. المرجع نفسه، ص. 531.
10. المرجع نفسه، ص. 531.
11. نفسه، ص. 531.
12. شريفة طيان، الفنون التطبيقية الجزائرية في العهد العثماني، مرجع سابق، ص. 28.
13. فريد حاجي، الطمس الثقافي في الجزائر والتأصيل لرموز الثقافة الفرنسية - المعمار أنموذجا 1830-1930، مجلة أفكار وآفاق، العدد 08، 2016، ص. 11.
14. بن عزوز شكري، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف 1992-2009، دراسة مقدمة في إطار أشغال الندوة الرابعة لتنمية الصناعات التقليدية في الدول العربية، سوريا 06-08 أكتوبر 2009، ص. 8.
15. بن عزوز شكري، "التغيير وإدارة التغيير في قطاع الصناعة التقليدية: استكشاف المقومات وبحث في الأدوات"، نشرت الصفحة الإلكترونية بتاريخ 21 ماي 2014، الموقع:

Munich PersonalRePEc Archive

لرابط الإلكتروني:

https://mpr.ub.uni-uenchen.de/56121/1/MPRA_paper_56121.pdf

تمّ الاطلاع عليه: يوم 16 أكتوبر 2017 م على الساعة 01:00.

16. شريفة يعقوبي، التكوين الجامعي المتخصص وأداء العمل الصحفي الإذاعي، مذكرة ماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص. 3.
17. محمد عيلان، الفنون الشعبية الجزائرية واقع وآفاق، مجلة التواصل (جامعة عنابة)، ع: 6، جوان 2000، ص. 201.
18. عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، الجزء الثاني، الجزائر، المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، 2006، ص. 282.
19. بركات محمد مراد، الإسلام والفنون، مرجع سابق، ص. 233.
20. ابن خلدون، المقدمة، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص. 280.